

برنامج المقياس

المحور التمهيدي: مدخل للتسيير المالي.

- الوظيفة المالية في المؤسسة.

- أدوات و طرق التحليل المالي.

المحور الأول: التحليل المالي حسب منظور السيولة / استحقاق.

- أساس التحليل سيولة / استحقاق.

- تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية.

- تحليل الميزانية عن طريق التوازنات المالية.

المحور الثاني: التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي.

- أسس التحليل الوظيفي.

- الميزانية الوظيفية.

المحور الثالث: دراسة النتيجة، المردودية و أثر الرافعة.

- تحليل جدول النتيجة.

- دراسة و تحليل المردودية.

- أثر الرافعة.

المحور الرابع: أثر الرافعة.

- أثر الرافعة المالية.

- أثر الرافعة التشغيلية.

المحور الخامس: التحليل المالي حسب طريقة التدفقات.

- جدول التمويل.
- جدول تدفقات الخزينة.
- الجدول متعدد السنوات للتدفقات المالية.

المحور السادس: التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية.

- عناصر المشروع الاستثماري.
- تقييم المشاريع في ظل التأكد التام.
- تقييم المشاريع في ظل عدم التأكد.
- تمويل الاستثمارات.

المحور التمهيدي: مدخل للتسيير المالي

إن الهدف الأساسي من الوجود الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية هو البقاء في طريق الربح والنمو، ولتجسيد ذلك لابد من إيجاد قالب تنظيمي يضمن التوزيع المتناسق بين الأدوار و الوظائف داخل المؤسسة بصفة تكاملية وكذا يجب تبني نمط تسيير إستراتيجي يتصف بالفعالية و الكفاءة.

وفي هذا المجال يأتي دور الوظيفة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية وهي وظيفة غاية في الأهمية والحساسية كونها تمثل العصب الأساسي في المؤسسة حيث يعود إليها الدور الأساسي في مواجهة المنافسة أو التصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي. وهذا من خلال عملياتها الأساسية التي تتركز على البحث في الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة والبحث في المصادر التمويلية بالكمية المناسبة والتكلفة الملائمة والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن وكذا مشاركة الإدارة العليا في قراراتها الخاصة منها قرارات اختيار الاستثمارات وتمويلها وفيما يخص لجوئها على القروض وذلك باستخدام جل الطرق والأدوات المتاحة لها من التحليل، والتنبؤات والتخطيط...الخ

التسيير المالي أو كما يطلق عليه الإدارة المالية هو مجموع الطرق التحليلية و الوسائل العملية التي تشمل تنظيم مجرى الأموال و تقييم المشروعات و من ثم إعداد التقارير المالية و تفسيرها من أجل اتخاذ قرارات مالية عقلانية و مبنية على أسس علمية.

و قد يعني لنا التسيير المالي عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بشكل أمثل و استثمار هذه الأموال بكفاءة بما يكفل تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة أو تعظيم ثروة المساهمين و بالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الأسمى للمؤسسة و هو البقاء و النمو و الاستمرار، هذا يعني أن وظيفة التمويل تتعلق بإدارة حقبة استثمارات المؤسسة بشكل يعظم العائد على هذه الاستثمارات عند مستوى مقبول من المخاطر و تمويل هذه الاستثمارات بمزيج مناسب من مصادر التمويل بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال إلى حدها الأدنى.

1. الوظيفة المالية في المؤسسة:

الوظيفة المالية في تعريفها البسيط هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة وفي إطار محيطها المالي، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية وكذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية وعند تحديد الحاجات ودراسة الإمكانيات للحصول على الأموال، تأتي العملية الثالثة وهي اتخاذ القرار باختيار أحسن الحاجات ودراسة الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها ونشاطها بشكل عادي والوصول إلى أهدافها في جوانب الإنتاج و التوزيع و النتائج أو الأرباح حسب الظروف المحيطة بها، وعلاقتها مع المتعاملين مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن ودوره في ذلك.

وتظهر أهمية الوظيفة المالية بالنسبة للمؤسسة في تغطية احتياجاتها المالية، فالوظيفة المالية تسهر على اختيار المزيج المالي، من أموال خاصة، أو تمويل ذاتي وديون بمختلف استحقاقاتها، والذي يحق لها أحسن مردود بتكاليف أقل ما يمكن، و تظهر أهميتها كذلك في عملية تنفيذ البرامج المالية، حيث تقوم الوظيفة المالية بمتابعتها، بعد تحديد وتوزيع مسؤولية استعمال الأموال، وتوجيهها والحرص على أن تتم العمليات المالية ضمن الخطوط المرسومة لها سابقا في الخطة العملية وفي البرنامج الذي يوزع فترات السنة في شكل موازنات لتغطية مختلف الحاجات من الأموال وفي نهاية كل فترة تتم مراقبة البرامج المنفذة للمقارنة بين ما نفذ مع ما كان مبرمجا ومخططا مسبقا.

و باختصار فإن مهمة الوظيفة المالية تنحصر في: البحث عن الأموال بالكمية المناسبة وبالتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب وإنفاقها بالطريقة المثلى لتحقيق أغراض المؤسسة.

• هيكل الوظيفة المالية: إن المهام الخاصة بالوظيفة المالية كان في السابق يقوم بها المالك صاحب المؤسسة والذي يمثل المدير في نفس الوقت، وهو اليوم في المؤسسات الفردية الصغيرة أو الحرفية أيضا، حيث يستعين في ذلك بمقارنات تقنية ضمن المحيط المالي الذي ينشط فيه، إلا أن هذه المهام بعد أن كانت بسيطة في المعاملات مع البنوك الأولى في القرن السابع والثامن عشر زادت اليوم تعقيدا واتساعا بتعدد وتنوع الأنشطة وإمكانيات المؤسسة والتكنولوجيات، اتساع السوق، تطور التقنيات المستعملة في الإدارة المالية، وهو ما جعل هذه المهام توزع على عدد من المختصين داخل المؤسسة في إطار هيكل الوظيفة المالية.

حيث أن الوظيفة المالية تجمع عددا من الفروع المتعلقة بكل من التمويل ومتابعته، المحاسبة وأنواعها، الإحصائيات والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية وقسم تسيير الخزينة.

2. تعريف التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً للحالة المالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

و يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، و هو أداة للتخطيط السليم ، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل و يساعد الإدارة على تقييم الأداء.

و يمكن تقديم عدة تعاريف للتحليل المالي حسب الهدف منه كما يلي:

1- التحليل المالي هو دراسة محاسبية: التحليل المالي هو فحص القوائم المالية و البيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.

2- التحليل المالي هو دراسة تنبؤية : إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و تسهيل تداولها، و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، و هو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل و تشخيص المشكلات و كذا الخطوط الواجب اتباعها .

3- التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية: يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي و السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.

إن التحليل المالي بعبارة أخرى هو تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية إلى كم أقل من المعلومات الأكثر فائدة لاتخاذ القرارات.

3. أهمية و أهداف التحليل المالي:

1- أهمية التحليل المالي : تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية :

- * يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها و بالتالي إعداد الخطط اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي.
- * تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها و ذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .
- * اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.
- * يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق .
- * تشخيص الحالة المالية للمؤسسة .
- * تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها .
- * الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة .
- * الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة .

2- أهداف التحليل المالي: تختلف أهداف التحليل المالي حسب الجهة التي تقوم به، فيمكن للمؤسسة أن تحدد هذه الأهداف بالتنسيق مع دوائرها المالية و إما أن تقوم بها جهات خارجية عن المؤسسة و المتمثلة في المصرفيين و رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة، المساهمون، الموردون الخ.

و عموما فان أهداف التحليل المالي تتمثل في:

- * تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة على تحمل مخلفات القروض .
- * تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب .
- * قياس مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة .
- * إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة و على مردوديتها .
- * وضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية .
- * توضيح سياسة القروض اتجاه الزبائن .

* مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات آخر من نفس القطاع.

* معرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها و الضمانات التي تقدمها .

4. أنواع التحليل المالي:

هناك نوعان من التحليل المالي و هما:

4-1- التحليل الرأسي : هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة و لكل فترة، و قد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات و في الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، و يساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة و الضعف الموجودة في المؤسسة .

4-2- التحليل الأفقي : يتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقيا بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس، و ذلك لمعرفة مدى النمو و الثبات و التراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، و يساعد هذا النوع على :

* اكتشاف سلوك المؤسسة.

* تقييم إنجازات و نشاط الشركة في ضوء هذا السلوك .

5. الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

نظرا للأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي، أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه و يمكن عرضها كالتالي:

* إدارة المؤسسة: تستفيد من التحليل المالي في المجالات التالية:

1- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة .

2- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية .

3- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة .

4- تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق و البيع و الإنتاج.

5- التنبؤ بالمستقبل .

6- المساعدة بالرقابة المالية .

* الدائنون: تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة و هيكل تمويلها و الدرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في المدى الطويل و القصير ، و درجة ربحية المؤسسة.

* المستثمرون: يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية للمؤسسة، و نصيب حصة الأسهم في المؤسسة من الأرباح، و سياستها في توزيع الأرباح و مدى استقرار الأرباح من سنة إلى أخرى و نسب النمو و التوسع في المؤسسة .

* البنوك: تستفيد من التحليل المالي لدراسة الوضعية المالية لربائتها، حيث أن درجة التعامل مع الزبون تتم على أسس مالية.

* بيوت الخبرة المالية: تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة معلومات عن المؤسسة و مدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي.

6. خطوات (مراحل) التحليل المالي:

ير التحليل المالي بمجموعة من المراحل، و هذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه، و يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي:

6-1- تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره، و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ، و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

6-2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، و بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

6-3- اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، و منها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.

6-4- إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي .

5-6- التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

6-6- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المحور الأول: التحليل المالي حسب منظور سيولة - استحقاق

أولاً. أساس التحليل سيولة - استحقاق

1. تعريف: يعرف التحليل المالي حسب منظور سيولة - استحقاق بأنه تحليل الذمة المالية للمؤسسة، و هو طريقة للتحليل التقليدي، يهتم قبل كل شيء بخطر العسر المالي و التوقف عن الدفع، و بالتالي يظهر الزمن كمعيار ضروري في هذا التحليل، لأنه يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يملك ذمة قبل أن يكون وحدة إنتاجية.

و تجدر الإشارة إلى أن هناك نوعان من العسر المالي:

أ. العسر المالي الحقيقي: و يعني عدم مقدرة المؤسسة على سداد ديونها من أصولها في حالة التصفية.

ب. العسر المالي الفني: و يعني عدم مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية حينما تحين مواعيد استحقاقها.

و بالتالي فقد تكون المؤسسة في حالة يسر مالي حقيقي و في نفس الوقت في حالة عسر مالي فني، و العكس صحيح.

2. أساس التحليل سيولة - استحقاق:

بالإضافة إلى اهتمامه بالذمة المالية للمؤسسة ، فإن هذا التحليل يركز على معايير تصنيف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة و الاستحقاق، و بالتالي فإن الوثائق الأساسية المستعملة في هذا التحليل هي الميزانية المالية و ملحقاتها، حيث أن تقييم المجموعات الكبرى للميزانية و دراسة العلاقات الموجودة بينها و بين مكوناتها الرئيسية هي أساس هذه العملية.

3. الميزانية المالية (حسب scf).

تمثل الميزانية (قائمة المركز المالي) وثيقة محاسبية تظهر مصادر و استخدامات الأموال في المؤسسة، حيث تسمى المصادر بالخصوم و الاستخدامات بالأصول، و يتم ترتيب عناصر الميزانية حسب المبادئ التالية:

- ترتب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

- ترتب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

- نعلم مبدأ السنوية لتقسيم عناصر الميزانية إلى أربع مجموعات كبرى.

ملاحظة: قد ترد بعض التحفظات على هذه المبادئ، و على العموم تحسب عناصر الميزانية بقيم صافية، و بقيمها السوقية.

و يمكن تقديم المجموعات الرئيسية للميزانية كما يلي:

1. الأصول:

1.1. الأصول الثابتة: و تضم كل الاستخدامات التي تزيد درجة سيولتها عن سنة، و تظهر بقيم صافية من الاهتلاكات، وهي تمثل الصنف 2 من scf، و قد تكون مادية، معنوية أو مالية.

2.1. الأصول المتداولة (الجارية): تضم هذه المجموعة الاستخدامات التي تقل درجة سيولتها عن سنة كالبضائع و الزبائن والحسابات المالية.

2. الخصوم:

1.2. الأموال الدائمة: و تضم كل الموارد التي تزيد درجة استحقاقها عن سنة، سواء كانت رؤوس الأموال الخاصة، أو الديون متوسطة و طويلة الأجل.

2.2. الديون قصيرة الأجل: و تضم جميع الديون التي تقل درجة استحقاقها عن سنة كالموردين و الضرائب ... الخ.

ويمكن إظهار الميزانية حسب الشكل (الملحق) على أن يكون الاختصار أو التفصيل في الحسابات حسب الحاجة إلى ذلك.

4. التمثيل البياني للميزانية المالية:

يمكن أن يأخذ التمثيل البياني عدة أشكال هندسية منها:

أ. التمثيل البياني عن طريق الدائرة النسبية: يخصص لكل من الأصول و الخصوم نصف دائرة (180 °) على أن يتم تقسيم نصف الدائرة إلى أجزاء تمثل عنصر من عناصر الأصول و الخصوم وفق العلاقة التالية:

قيمة العنصر / القيمة الإجمالية للأصول (الخصوم) $\times 180^\circ$

ب. التمثيل البياني عن طريق المستطيل: حسب هذه الطريقة، يخصص مستطيل (عمود) للأصول و آخر للخصوم، و يتم تقسيم المستطيل بشكل نسبي على عناصر الأصول و الخصوم، بشرط أن يكون طول العمودين متساوي (عادة 10 سم).

مثال تطبيقي: إليك الميزانية المالية لإحدى المؤسسات بتاريخ 2010/12/31.

الخصوم			الأصول				
2009	2010	البيان	صافي 2009	الصافي	اهتلا / مؤ	الإجمالي	البيان
700000	700000	رأس المال	17000	12645	7355	20000	تثبيتات
625000	645652	احتياطات	274150	245820	154180	400000	معنوية
50000	42447	تحميل من جديد	1703315	1602960	397040	2000000	أراضي
128600	128600	مؤونات الأعباء	303490	303490	- -	303490	مباني
- -	112778	نتيجة الدورة	115400	402568	17432	420000	تثبيتات مالية
819000	799700	د ط أ	819315	1004820	- -	1004820	مواد أولية
787529	1105480	الموردون	1217430	1415790	- -	1415790	منتجات تامة
430317	428315	الضرائب	719413	438045	- -	438045	الزبائن
314650	245610	د ق أ					الحسابات
1314417	1217556	تسيقات بنكية					المالية
5169513	5426138	المجموع	5169513	5426138	576007	6002145	المجموع

المطلوب:

1. توزيع النتيجة على عناصر الخصوم إذا علمت أن مسيري المؤسسة يتوقعون توزيع 40000 دج على المساهمين، و وضع الباقي كاحتياطات، علما أن المؤسسة تخضع للضريبة على أرباح الشركات **ibs** بنسبة 25 %.
2. إعداد الميزانية المالية المختصرة (2009 ، 2010).
3. التمثيل البياني لعناصر الميزانيتين.

ثانيا. التحليل المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي

لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة، و تمول أصولها المتداولة عن طريق الديون ق أ، أي يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة، و حجم الأصول المتداولة مع د ق أ، و تعرف هذه القاعدة باسم قاعدة التوازن المالي الأدنى.

1. تعريف التوازن المالي: هو المبدأ الوحيد الذي يكمن في أن التمويل الدائم يجب أن يكون أكبر من أو يساوي الاحتياجات المتولدة عن دورة الاستغلال، و تحدد قاعدة التوازن المالي على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكبر من سنة هي التي ستمول الأصول الثابتة، و كذلك بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول د ق أ، و بالتالي فان قاعدة التوازن المالي تحدد وفق العلاقتين التاليتين:

- التوازن من أعلى الميزانية: $A = A_d$.

- التوازن من أسفل الميزانية: $A_m = D ق أ$.

و يعتبر التوازن المالي من أعلى الميزانية سهل التحقيق في الواقع باعتبار أن الوقت في صالح المؤسسة من اجل تحويل أ ثابتة إلى سيولة في وقت يسمح بتسديد د ط أ، أما التوازن من أسفل الميزانية فهو صعب التحقيق لكون استحقاقية د ق أ لا تتماشى مع سيولة الأصول المتداولة، لذا يجب على المؤسسة (المسير المالي) أن يضع هامش أمان، و الذي يسمى رأس المال العامل fonds (FR) le de roulement.

* هل يمكن اعتبار قاعدة التوازن المالي وفق العلاقتين السابقتين كافية لضمان السير الحسن للمؤسسة؟.

هناك جملة من الاضطرابات و الاختلالات التي تحدث أثناء دورة الاستغلال، لذا يجب وضع هامش أمان يسمح للمؤسسة بتفادي الوقوع في مشكلة عدم الدفع (عسر مالي).

2. رأس المال العامل Le fonds de roulement:

1.2. تعريف fr: هو عبارة عن مؤشر توازن على المدينين الطويل و المتوسط و يحسب كما يلي:

أ. من أعلى الميزانية: $رمع = اد - أ\theta$.

ب. من أسفل الميزانية: $رمع = أم - دق أ$.

إن أهمية fr لا تقتصر على دراسة المخاطر المتعلقة بالتوازن المالي فحسب، و إنما يمكننا من إعطاء مقياس نوعي لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات الجارية.

2.2. أنواع fr:

رمع الخاص frp: هو عبارة عن رمع بعد استبعاد د ط أ، أي ذلك المقدار من الأموال الخاصة التي بموجبها يتم تمويل الأصول الثابتة، و يسمح لنا بمعرفة مدى استقلالية المؤسسة عن العالم الخارجي، و يحسب كما يلي: $رمع خ = أخ - أ\theta$.

$رمع خ = رمع - د ط أ$.

رمع الإجمالي frg: هو ذلك الجزء من الأصول المتعلق بدورة الاستغلال، و الهدف من حسابه هو معرفة عناصر الأصول التي يمكن أن تتحول إلى سيولة في مدة أقل من سنة، و يحسب كما يلي:

$رمع ل = مجموع أم. رمع ل = مجموع الأصول - أ\theta$.

رمع الأجنبي (الخارجي) fre: هو بمثابة الموارد المالية التي تحصلت عليها المؤسسة من الغير، و يحسب كما يلي:

$رمع أ = مجموع الديون. رمع أ = مجموع الخصوم - أخ. رمع أ = رمع ل - رمع خ$.

3.2. العوامل المؤثرة على fr : عند القيام بالتحليل المالي، يجب مراعاة العوامل التالية:

- مدة دوران الاستغلال: كلما كانت دورة الاستغلال طويلة كلما تطلب وجود حجم أكبر من الموارد المالية الدائمة لتغطيتها، عادة ما تكون دورة الاستغلال طويلة في المؤسسات الإنتاجية، و قصيرة نسبيا في المؤسسات التجارية، و أقصر بكثير في المؤسسة الخدمية.

- التغيرات الموسمية: بعض المؤسسات تتأثر بالتغيرات الموسمية (الفصلية)، و لهذا فهي مجبرة على تخزين المواد الأولية، وبالتالي فهي تحتاج إلى هامش أمان أكبر.

- القيمة المضافة: تعتبر النشاط الفعلي للمؤسسة، و كلما كان حجم القيمة المضافة كبير دل ذلك على أن لهذه المؤسسة حجم كبير من التثبيات و كلما زادت حاجتها إلى رأس مال إضافي لتغطية احتياجاتها، و هذا ما نجده في المؤسسات الإنتاجية.

- طبيعة - حجم نشاط المؤسسة: إن $رمع$ مرتبط بنوعية و حجم الإنتاج و كيفية تصريف المنتجات، لذلك فإن $رمع$ هو مؤشر نسبي و ليس مطلق.

4.3. الحالات التي تميز $رمع$:

أ. $رمع < 0$: هو مؤشر إيجابي يدل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها (القدرة على السداد)، إلا أن وجود $رمع$ مرتفع يدل على وجود أموال غير مستغلة، كما أن المؤسسة سوف تتحمل خسائر ناتجة عن الفوائد المترتبة عن الديون، و في هذه الحالة يجب حساب $رمع$ الخاص و الأجنبي.

ب. $رمع = 0$: تعبر هذه الحالة عن التوازن المالي الأدنى، حيث ينتظر من خلاله أن تسدد المؤسسة التزاماتها في الميعاد المحدد، إلا أن هذا التوازن يبقى نظري فقط بسبب الاضطرابات المذكورة سابقا.

ج. $رمع > 0$: هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد التزاماتها على المدى القصير.

و من بين الاقتراحات و التصحيحات التي يمكن أن تتبناها المؤسسة:

من جانب الأصول: - التنازل عن بعض التثبيات غير الضرورية و التي لا تؤثر على الإنتاج.

- تخفيض أو إلغاء مخزون الأمان إن وجد.

- استرجاع قيمة السندات و الأسهم.

من جانب الخصوم: - رفع رأس المال عن طريق طرح أسهم أو سندات.

- الحصول على قروض جديدة إن أمكن ذلك.

- إعادة جدولة الديون، أي تحويل د ق أ إلى د ط أ.

3. احتياجات رأس المال العامل (BFR) les besoins de fonds de roulement.

1.3 تعريف: ا ر م ع في تاريخ معين هو ر م ع الذي تحتاج إليه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة بصفة دقيقة في هذا التاريخ، أي هي عبارة عن احتياجات تمويل مكتملة ل ر م ع مرتبطة بالتسيير العادي للمؤسسة.

و يتم حساب bfr كما يلي:

ا ر م ع = احتياجات الدورة - موارد الدورة.

ا ر م ع = (ق ل + ق غ ج) - (د ق أ - س م).

ا ر م ع = (أ م - ق ج) - (د ق أ - س م).

ملاحظة:

1. BFR يعبر عن FR الأمثل، أي الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، و الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري.

2. يتم استبعاد القيم الجاهزة (ح / 5 من scf) لأنها لا تمثل احتياجات الدورة.

3. يتم استبعاد السلفات المصرفية لأنها لا تمثل موارد الدورة، حيث أنها ديون مدتها قصيرة جدا (أقل من 24 ساعة).

4. السلفات المصرفية: من خلال اتفاق بين المؤسسة و البنك، يسمح هذا الأخير للمؤسسة بسحب الأموال حتى و لو لم يكن لها رصيد في البنك.

2.3. الحالات التي تميز bfr:

Bfr < 0: المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية لتغطية النقص في الاحتياجات.

Bfr = 0: المؤسسة ليست في حاجة إلى رأس مال إضافي لكون الموارد المالية المتاحة تغطي تماما احتياجات الدورة خلال السنة.

Bfr > 0: هناك فائض في الموارد يجب على المؤسسة استغلاله تعظيم قيم الاستغلال.

4. الخزينة (TR) :

1.4. تعريف الخزينة: هي القيم المالية التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها بحرية أثناء دورة الاستغلال، و يتم حسابها كما يلي:

الخزينة = ق ج - س م.

الخزينة = ر م ع - ا ر م ع.

2.4. الحالات التي تميز الخزينة:

TR < 0: الخزينة موجبة، يعني أن المؤسسة حققت هامش أمان يسمح لها بتغطية كل احتياجاتها من الدورة مع بقاء فائض يمثل سيولة مجمدة ينبغي على المؤسسة استغلالها عن طريق تعظيم قيم الاستغلال.

TR = 0: الخزينة المعدومة، و تعني التوازن المالي الأدنى، المؤسسة تضمن توازنها المالي.

TR > 0: الخزينة سالبة، المؤسسة في حالة عجز عن تغطية احتياجاتها، حيث يجب على المؤسسة أن تقوم بطلب قرض من البنك أو تقوم بالضغط على زبائنها لتسديد مستحقاتهم أو تقوم باسترجاع بعض أصولها الثابتة (خاصة المالية).

ثالثا. التحليل المالي عن طريق النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أكثر الطرق شيوعا لتحليل القوائم المالية نظرا لما تشكله من استنتاجات هامة في عملية التحليل، كما أنها تمكن من مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة زمنيا و مكانيا.

و تعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر، تستعمل لإعطاء معنى واضح عن المركز المالي للمؤسسة و من ثم اتخاذ القرارات المناسبة.

و يمكن حساب عدد هائل من النسب المالية، لكنها لا تقدم كلها معلومات هامة، لذا يجب اختيار الأهم منها، حيث سوف نقتصر على دراسة أربع مجموعات رئيسية كما يلي:

1. نسب الهيكلية: تسمح لنا بإعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين، و يتم ذلك عن طريق مقارنة كل عنصر من عناصر الأصول و الخصوم مع مجموع الميزانية:

1.1. نسب هيكلية الأصول: توضح أهمية كل عنصر من الأصول.

2.1. نسب هيكلية الخصوم: توضح لنا درجة الاستقلالية أو الاستدانة، من خلال حساب نسبة كل مصدر من مصادر الأموال من مجموع الخصوم.

و أهم نسبة يمكن حسابها هي نسبة الاستقلالية المالية، حيث كلما كانت نسبة الأموال الخاصة (نسبة الاستقلالية المالية) مرتفعة كلما كانت المؤسسة تتمتع بالاستقلالية من حيث التمويل.

2. نسب التمويل: و تتمثل في:

1.2. نسبة التمويل الدائم: ترتبط هذه النسبة بـ ر م ع.

2.2. نسبة التمويل الخاص.

3.2. نسبة التمويل الأجنبي: توضح لنا قدرة المؤسسة على سداد ديون الغير، و كلما كانت هذه النسبة كان ضمان تسديد الديون أكبر، و تسمى كذلك نسبة قابلية السداد.

3. نسب السيولة: تفيد هذه النسب في معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها على المدى القصير، و تتمثل في:

1.3. نسبة السيولة العامة.

2.3. نسبة السيولة المحددة (المختصرة).

3.3. نسبة السيولة الحالية (المختصرة).

4.3. نسبة سيولة الأصول.

النسب	التسمية	طريقة الحساب	النسبة المعيارية (المثل)
نسب الهيكلية	% هيكلية الأصول	قيمة العنصر / مجموع الأصول	/
	% هيكلية الخصوم	قيمة العنصر / مجموع الخصوم	/
نسب التمويل	% التمويل الدائم	أ د / أ ثا	1 <
	% التمويل الخاص	أ خ / أ ثا	50 % <
	% التمويل الأجنبي	مجموع الديون / مجموع الخصوم	50 % >
نسب السيولة	% السيولة العامة	أ م / د ق أ	1 <
	% السيولة المختصرة	ق غ ج + ق ج / د ق أ	30% > 50%
	% السيولة الفورية	ق ج / د ق أ	20% > 30%
	% سيولة الأصول	أ م / مجموع الأصول	/

4. نسب النشاط: تعتبر هذه النسب مكملة للنسب السابقة في التحليل، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة ومدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.

1.4. مدة دوران المخزون: يجب التعرف على معدل دوران المخزون و الذي يمثل عدد المرات التي تم فيها تصريف المخزون من المؤسسة خلال دورة الاستغلال، و يحسب كما يلي:

مؤسسة تجارية: م د م = تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط المخزون.

مؤسسة إنتاجية: م د م = تكلفة الإنتاج المباع / متوسط المخزون.

حيث أن: متوسط المخزون = $(\text{مخ} 1 - \text{مخ} 2) / 2$.

و لحساب مدة دوران المخزون نستعمل العلاقة:

مدة د م = $(\text{متوسط المخزون} / \text{تكلفة شراء البضاعة المباعة}) \times 12 \text{ أو } 360$.

2.4. مدة دوران الزبائن (متوسط فترة التحصيل): تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في تحصيل حقوقها من الغير، و من مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن مقارنة مع متوسط فترة التسديد، و تحسب كما يلي:

م د ز = $[(\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) / \text{المبيعات السنوية}] \times 12 \text{ أو } 360$.

3.4. مدة دوران الموردين (متوسط فترة التسديد): تقيس هذه النسبة المدة المستغرقة من أجل سداد المؤسسة لديونها، لذا فمن المستحسن أن تكون هذه النسبة كبيرة، و تحسب كما يلي:

م د م = $[(\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}) / \text{المشتريات السنوية}] \times 12 \text{ أو } 360$.

مثال تطبيقي:

نفس المثال السابق يطلب منك:

- حساب مؤشرات التوازن المالي لسنة 2010.

- حساب نسب التمويل و السيولة لنفس السنة.

- اقتراح حلول تحسن الوضعية المالية للمؤسسة.

تمارين تطبيقية

التمرين الأول:

إليك العناصر المشكلة لميزانية إحدى المؤسسات في 2010/04/01:

البنك: 50000 دج ، أراضي: 80000 دج، معدات نقل: 60000 دج ، الصندوق: 20000 دج، بضاعة: 30000 دج، مواد أولية: 80000 دج، موردو التثبيتات: 100000 دج، قروض بنكية: 80000 دج، آلات إنتاجية 150000 دج ، ترجيل من جديد 25000 دج ؛ منتجات تامة الصنع 20000 دج ؛ الزبائن 12000 دج؛ منتجات نصف مصنعة 14000 دج ؛ غلافات متداولة 10000 دج .

المطلوب:

- إعداد الميزانية المالية وفق SCF .
- إعداد الميزانية المالية المختصرة.
- حساب مؤشرات التوازن المالي (FR ; BFR ; TR).

التمرين الثاني:

إليك ميزانية مؤسسة الفلاح لسنتي 2007 و 2008:

الأصول			الخصوم		
البيان	2007	2008	البيان	2007	2008
الأصول الثابتة	1800	2100	أ خاصة		
أ متداولة			أموال جماعية (k)	3000	3000
بضائع	1500	2500	احتياطات	1900	
م تأمة الصنع	2000	2000	النتيجة الصافية	1400	680
زبائن	1500	1000	خ غ جارية		
أوراق القبض	2900	2250	ديون	00	840
تقديرات	4100	3850	قروض مصرفية	1750	1700
			خ جارية		
			الموردون	3000	3500
			ديون الاستغلال	1000	
			سلفات مصرفية	1750	00
المجموع	13800	13700	المجموع	13800	13700

المطلوب:

- حساب مؤشرات التوازن المالي للسنتين، إذا علمت أن المؤسسة قد وزعت 30 % من أرباح 2007 و الباقي وضع

كاحتياطات، كما أن ديون استغلال المؤسسة لسنة 2008 (قبل توزيع النتيجة 680 دج).

- الحكم على الوضع المالي للمؤسسة في 2008 إذا علمت أن المؤشرات المعيارية في القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة موضحة في

الجدول التالي:

المؤشرات المعيارية	FR	BFR	TR
	4000		1500

- ما هي الحلول التي تقترحها على المؤسسة من أجل تحسين وضعيتها المالية ؟

التمرين الثالث:

إليك ميزانية إحدى المؤسسات الصناعية في نهاية 2009:

الأصول			الخصوم		
ر الحساب	اسم الحساب	المبالغ	ر الحساب	اسم الحساب	المبالغ
213	مباني	27700	101	رأس المال	60000
215	معدات و أدوات	11250	11	ترحيل من جديد	8000
2181	معدات النقل	38000	12	النتيجة	14250
2182	تجهيزات مكتب	21000	13	الحواصل و أ	30000
26	سندات المساهمة	12000	15	المؤجلة	7000
31	م أولية	22500	401	مؤونات الأعباء	25000
355	م ت الصنع	11000	404	موردو المخزونات	7350
411	الزبائن	10000	421	موردو التثبيات	3000
413	أوراق القبض	5000	444	ديون المستخدمين	5850
512	البنك	9000	519	ضرائب مستحقة	12000
517	ح ج ب	5000		سلفات مصرفية	
المجموع			172450	المجموع	172450

المطلوب:

- حساب مؤشرات التوازن المالي و التعليق عليها.
- حساب النسب المالية.
- إذا علمت أن المؤسسة قد تقدمت بطلب قرض بنكي، فهل سيوافق البنك على منحها قرض؟.
- أعط بعض الحلول لتحسين الوضعية المالية لهذه المؤسسة.

التمرين الرابع:

إليك الميزانية المالية المختصرة التالية:

الأصول	2009	2010	الخصوم	2009	2010
أ ثابتة	6998	17816	أ دائمة	16511	22980
أ متداولة			د ق أ	4264	4144
قيم الاستغلال	230	224	سلفات مصرفية	2160	1212
القيم القابلة للتحقق	15648	10259			
القيم الجاهزة	59	37			
المجموع	22935	28336	المجموع	22935	28336

المطلوب:

بصفتك محلل مالي، قدم تشخيصا للوضعية المالية لهذه المؤسسة.

المحور الثاني: التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي

يتميز التحليل المالي حسب منظور سيولة – استحقاق بالسكون، كما يعاب عليه أنه لا يظهر الطابع الاقتصادي للمؤسسة، لذلك يوجد نوع آخر من التحليل و الذي يعتمد على كون المؤسسة وحدة اقتصادية تتضمن ثلاثة وظائف أساسية، و هو ما يسمى التحليل المالي الوظيفي.

1. أساس التحليل الوظيفي

يعتمد هذا النوع من التحليل على تقسيم الذمة المالية للمؤسسة إلى وظائف أساسية تتمثل في:

- أ. وظيفة التمويل: تضم حسابات الأموال الخاصة، و الديون الطويلة الأجل، بالإضافة إلى الاهتلاكات و المؤونات.
- ب. وظيفة الاستثمار: و تضم حسابات التثبيتات، و كذلك المصاريف الموزعة على عدة دورات و علاوات تسديد السندات.
- ج. وظيفة الاستغلال: تضم الحسابات المتبقية سواء المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال أو المتعلقة بالعمليات المختلفة، بالإضافة إلى النقديات الموجبة و السالبة.

2. الميزانية الوظيفية

يعاد ترتيب عناصر الميزانية وفق المنظور الوظيفي بإحداث تغييرات على الميزانية المالية.

1. الميزانية الوظيفية:

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة (وظيفة الاستثمار): (قيم إيجابية) - التثبيتات. - الأصول ذات الطبيعة المستقرة.	الموارد المستقرة (الباتمة) (وظيفة التمويل): - الأموال الخاصة. - د ط أ. - الاهتلاكات و المؤونات.
استخدامات الاستغلال (وظيفة الاستغلال): (قيم إيجابية) - قيم الاستغلال. - ق غ ج.	موارد الاستغلال (وظيفة الاستغلال): - د ق أ (الاستغلال).
استخدامات خارج الاستغلال (قيم إيجابية)	موارد خارج الاستغلال
استخدامات الخزينة: - النقديات	موارد الخزينة: - سلفات مصرفية
مجموع الاستخدامات	مجموع الموارد

تحديد رمع ص

تحديد لرمع للاستغلال

تحديد لرمع خ الاستغلال

تحديد الخزينة الصافية

2. المعالجات الرئيسية للانتقال إلى الميزانية الوظيفية:

الحسابات أو العمليات	المعالجة	التبرير
نتيجة السنة	تضاف كليا إلى الأموال الخاصة قبل التخصيص، أي بغض النظر عما إذا كانت تدمج في الاحتياطات أو توزع على الشركاء	تعتبر كموارد مالية مستقرة
مؤونات التكاليف و الأخطار	نفس المعالجة في الميزانية المالية	نفس التبرير في الميزانية المالية
أوراق القبض تحت الخصم	نفس المعالجة في الميزانية المالية	نفس التبرير في الميزانية المالية
التزامات قرض الإيجار (بالقيمة الإيجابية)	- تضاف القيمة الإيجابية للأصل المستأجر إلى التثبيتات الإيجابية. - تضاف القيمة الصافية للأصل المستأجر إلى د ط أ - تضاف اهتلاكات الأصل المستأجر إلى الأموال الخاصة	نفس التبرير في الميزانية المالية
الاهتلاكات	تضاف إلى الأموال الخاصة	تعتبر كموارد مالية مستقرة
المؤونات	تضاف إلى الأموال الخاصة	تعتبر كموارد مالية مستقرة

3. أدوات التحليل الوظيفي

إن التوازن المالي وفق التحليل الوظيفي يختلف عن ذلك الموجود في المنظور المالي، حيث يتم حساب مؤشرات التوازن المالي وفق العلاقات التالية:

أ. رأس المال العمل الصافي الإجمالي FRNG: يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{ر م ع ص ل} = \text{الموارد المستقرة} - \text{الاستخدامات المستقرة.}$$

نكون أمام ثلاث حالات:

$FRNG < 0$: المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل و تحقق هامش أمان.

$FRNG = 0$: المؤسسة تحقق التوازن الأدنى.

$FRNG > 0$: المؤسسة في حالة عجز، حيث عليها البحث عن مصادر تمويل مستقرة، أو تخفيض استخداماتها المستقرة.

ب. احتياجات رأس المال العامل: يحسب بنفس طريقة التحليل المالي سيولة - استحقاق و يأخذ نفس التفسير، و يمكن تقسيم ا
ر م ع إلى:

$$\text{ا ر م ع ل} = \text{ق ل} + \text{ق غ ج} - \text{د ق أ (للاستغلال).}$$

$$\text{ا ر م ع خ ل} = \text{استخدامات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال.}$$

ج. الخزينة الصافية: يتم حسابها وفق العلاقة:

$$\text{خ ص} = \text{ر م ع ص ل} - \text{ا ر م ع.}$$

$$\text{خ ص} = \text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة.}$$

و يتم تفسير حالات الخزينة الصافية كما يلي:

$TN < 0$: هناك فائض في الموارد.

$TN = 0$: الخزينة المثلى.

$TN > 0$: الاحتياجات التي لم تستطع المؤسسة تمويلها، يتم تمويلها عن طريق السلفات المصرفية.

4. التوازن المالي حسب المنظور الوظيفي

يتحقق التوازن المالي حسب المنظور الوظيفي إذا توفرت الشروط التالية:

$$- \text{FRNG} < 0.$$

$$- \text{BFR} < \text{FRNG}.$$

$$- \text{TN} < 0.$$

5. الحلول المقترحة لتحسين الوضعية المالية

إذا لم تتوفر الشروط السابقة على المؤسسة اتخاذ الإجراءات التالية:

زيادة FRNG	تخفيض BFR
- الرفع من رأس المال. - التنازل عن التثبيتات التي لا تؤثر على النشاط وكذا التثبيتات المالية.	- التخفيض من حجم قيم الاستغلال. - الرفع من الديون ق أ دون التأثير على النشاط. - التأثير على مدد الدوران: - رفع مدة دوران المخزون - رفع مدة دوران الزبائن - تخفيض مدة دوران الموردين

مثال:

إليك الميزانية الوظيفية لإحدى المؤسسات بتاريخ 2009/12/31:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
517020	الموارد المستقرة	304500	الاستخدامات المستقرة
517000	الموارد المتداولة للاستغلال	716100	الاستخدامات المتداولة:
20800	خ الاستغلال	6500	للاستغلال
		27720	خ الاستغلال
			الخزينة
1054820	المجموع	1054820	المجموع

المطلوب:

- حساب مؤشرات التوازن المالي.

- تحليل الوضعية المالية لهذه المؤسسة من المنظور الوظيفي.

مقارنة بين التحليل الوظيفي وتحليل (سيولة - استحقاق).

الهدف	تحليل السيولة	التحليل الوظيفي
الهدف	- التوازن المالي. - القدرة على السداد.	مردودية الوسائل الإنتاجية
ترتيب الأصول	السيولة المتزايدة	طبيعة الحسابات (مصدرها و وجهتها)
ترتيب الخصوم	درجة الاستحقاق المتزايدة	طبيعة الحسابات (مصدرها و وجهتها)
تقييم الصول	أصل صافي	أصل خام
التحليل الأساسي	* $رمع = أد - أثا$ * الخزينة المعدومة تعني توازن مالي الأدنى * $الاحتياجات من رمع = (أم - قج) - (دق أ - س م)$	* $رمع$ الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة الإجمالية - الاستخدامات الثابتة الإجمالية. * الخزينة المعدومة تعني توازن أمثل. * $الاحتياجات من رمع$ للاستغلال = أصول الاستغلال - خصوم الاستغلال. * $الاحتياجات من رمع$ خارج الاستغلال = أصول خ إ - خصوم خ إ
الحدود	- لا يسمح بقياس ملائم للوسيلة الاقتصادية. - حساب الاحتياجات من رمع عن طريق القيم الصافية و لأقل من سنة.	- وسيلة ملائمة لقياس الإمكانيات الاقتصادية. - طريقة أقل كفاءة في قياس الخطر.
التوازن المالي	رمع موجب	مدى كفاية رمع لتغطية إرمع

تمارين تطبيقية

التمرين الأول:

إليك الميزانية المالية لإحدى المؤسسات في 2010/12/31.

الأصول	قيم إجمالية	اهتلاكات – مؤونات	قيم صافية	الخصوم	قيم صافية
تثبيات معنوية	80	60	20	رأس المال	500
تثبيات مادية	1000	300	700	الاحتياطات	100
تثبيات مالية	400	50	350	نتيجة الدورة	60
مخزونات	320	20	300	مؤونات الأخطار	32
الزبائن	331	30	201	والتكاليف	800
مدينون آخرون	27	-	27	الديون البنكية	170
البنك و	2	-	2	الموردون	12
الصندوق				دائنون آخرون	26
				اعتمادات بنكية جارية	
المجموع	2160	460	1700	المجموع	1700

المطلوب:

1- إعداد الميزانية الوظيفية علماً أن نتيجة الدورة تخصص كلياً للاحتياطات.

2- حساب رأس المال العامل الوظيفي.

3- حساب إر م ع للاستغلال و خارج الاستغلال.

4- حساب إر م ع ، و الخزينة.

5- بين كيفية تمويل الاحتياج في رأس المال العامل.

التمرين الثاني:

انطلقت مؤسسة النور سنة 2006 في مشاريع استثمارية ضخمة، و بعد 03 سنوات أثمرت هذه الجهود و ظهر ذلك في ارتفاع رقم الأعمال بـ 80 % و النتيجة بـ 50 % لنفس الفترة.

إلا أنه و رغم هذا النجاح لم يجد المدراء تفسيراً مقنعاً للصعوبات التي تعاني منها المؤسسة في تسديد مستحققاتها، حيث تزامنت هذه الأزمة مع قيام المساهمين برفع رأس المال مرتين سنتي 2007 و 2008 ، كما أن علاقة المؤسسة بالبنوك كانت جيدة حيث تعهدت بتغطية احتياجاتها المالية المتسارعة دون تفاوض.

و في ما يلي ميزانية المؤسسة لثلاث سنوات:

الأصول	2008	2009	2010	الخصوم	2008	2009	2010
التشبيات	428710	640950	790515	أ الخاصة	270690	359320	451540
المخزونات	103195	170702	228644	المؤونات	12340	26915	38982
الزبائن	95928	145630	182320	د ط أ	180944	285549	331765
البنك	78425	65747	51802	الموردون	85727	107022	135645
الصندوق	22339	15667	14910	ديون أخرى	22165	41913	47518
				تسيقات بنكية	156731	217977	262741
المجموع	728597	1038696	1268191	المجموع	728597	1038696	1268191

المطلوب:

يطلب منك إيجاد تشخيص للوضع المالي الصعب و ذلك اعتماداً على عناصر المعادلة الأساسية للخرينة كما يلي:

حساب مكونات المعادلة الأساسية للخرينة:

■ تحليل مكونات رأس المال العامل و تطوره عبر الزمن.

■ تحليل مكونات ا ر م ع و تطوره عبر الزمن.

■ استنتاج حالة الخرينة الصافية.

دراسة حالة

إليك الميزانية التالية لإحدى المؤسسات بتاريخ 2013/12/31:

الخصوم			الأصول				
2012	2013	البيان	صافي 2012	صافي 2013	إهتلا / مؤ	إجمالي 2013	البيان
120000	120000	رأس المال	4500	5000	1000	6000	م ت ق للتثبيت
11000	11000	احتياطات	15000	15000	---	15000	أراضي
---	10000	ترحيل من جديد	20000	25000	3000	28000	مباني
23000	---	النتيجة	25000	30000	7000	37000	آلات إنتاجية
500	---	إعانات	10000	15000	1000	16000	معدات النقل
15000	15000	مؤونات	8000	10000	---	10000	تجهيزات المكتب
10000	25000	قرض بنكي	2000	3000	---	3000	سندات المساهمة
8000	20000	موردو التثبيتات	25000	30000	---	30000	م أولية
5000	15000	موردو المخزونات	60000	50000	2500	52500	م تامة
4000	7000	ديون أخرى	20000	26000	1500	27500	الزبائن
2000	8000	تسيقات بنكية	8000	10000	---	10000	حقوق أخرى
			1000	2000	---	2000	البنك
			---	10000	---	10000	الصندوق
198500	231000	المجموع	198500	231000	16000	247000	المجموع

المطلوب: بصفتك محلل مالي في هذه المؤسسة، يطلب منك:

- 1- القيام بتحليل المالي حسب منظور سيولة – استحقاق (المؤشرات والنسب).
- 2- إعداد الميزانية الوظيفية.
- 3- القيام بتحليل حسب المنظور الوظيفي.
- 4- اقتراح حلول تحسن الوضعية المالية للمؤسسة.

المحور الثالث: دراسة النتيجة، المردودية

إن تحليل جدول النتيجة يهدف أساساً إلى فهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية و بالتالي فإن هذه القائمة المالية تعرف نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال دورة مالية محددة، و من أجل تحديد الكيفية التي تشكلت بها النتيجة نلجأ إلى تفكيك هذه الأخيرة إلى أرصدة وسيطية للتسيير من أجل القيام بتحليل مالي دقيق هدفه التمييز بين مختلف السياسات المستعملة داخل المؤسسة.

1. بناء جدول النتيجة:

يتكون جدول النتيجة حسب scf من عدة مستويات من النتائج و التي تسمى الأرصدة الوسيطة للتسيير ، و التي من خلال تحليلها يمكن فهم طرق تكوين نتيجة المؤسسة، و تتمثل هذه الأرصدة في (جدول النتيجة حسب الطبيعة):

المبالغ	البيان
	مبيعات المنتجات الإنتاج المخزون الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
	إنتاج السنة المالية
	المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية الخدمات الخارجية الأخرى
	استهلاك السنة المالية
	القيمة المضافة للاستغلال
	أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم الماثلة
	الفائض الإجمالي للاستغلال

	الإيرادات العملية الأخرى الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات الأعباء العملية الأخرى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
	النتيجة العملية
	الإيرادات المالية الأعباء المالية
	النتيجة المالية
	النتيجة العادية قبل الضريبة
	الضريبة
	النتيجة العادية بعد الضريبة
	الإيرادات غير العادية الأعباء غير العادية
	النتيجة غير العادية
	نتيجة السنة المالية

أ. إنتاج السنة المالية: يقيس حجم نشاط المؤسسة الصناعية (أو المختلطة) ، و يحسب كما يلي:

إنتاج السنة المالية = مبيعات المنتجات + / - الإنتاج المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

ب. القيمة المضافة: يعبر هذا الرصيد عن الثروة التي تخلقها المؤسسة باستخدام وسائل الإنتاج ، و تحسب من خلال الفرق بين

الإنتاج الإجمالي (الهامش الإجمالي + إنتاج السنة المالية) و الاستهلاكات الخارجية.

ق م = هـ + إنتاج السنة المالية - الاستهلاكات الخارجية.

جـ. الفائض الإجمالي للاستغلال: يعبر هذا الرصيد عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال دورة الاستغلال بغض النظر عن سياسات التمويل، الاهتلاك و التوزيع، و يضم هذا الرصيد معلومات مفصلة و هامة بالنسبة للتحليل المالي، و يحسب كما يلي:

ف إ ل = القيمة المضافة – (أعباء المستخدمين + الضرائب و الرسوم المماثلة)

و يعبر الفائض الإجمالي للاستغلال عن الفرق بين إيرادات الاستغلال و مصاريف الاستغلال، أو بمعنى آخر هو عبارة عن الفرق بين عمليات تكوين الثروة و عمليات تآكل الثروة.

مثال 1: لتكن لديك المعلومات التالية المستخرجة من دفاتر إحدى المؤسسات:

عدد الوحدات المباعة 80 وحدة ، عدد الوحدات المنتجة 90 وحدة ، سعر البيع الوحدوي 100 دج .

يكلف إنتاج الوحدة الواحدة العناصر التالية: مواد أولية 50 دج، م المستخدمين 20 دج، ضرائب و رسوم 15 دج ، مخزون بداية المدة للمواد الأولية 400 دج، مخزون نهاية المدة للمواد الأولية 500 دج.

المطلوب: تحديد الفائض الإجمالي للاستغلال لهذه المؤسسة.

د. النتيجة العملية: يعبر هذا الرصيد عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح خارج الإيرادات و المصاريف المالية ، و تحسب كما يلي:

النتيجة العملية = ف إ ل + صافي الإيرادات العملية الأخرى + الاسترجاع عن خسائر القيمة – المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة.

هـ. النتيجة المالية: يعبر هذا الرصيد عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من عملياتها المالية البحتة، و يتم حسابه كما يلي:

النتيجة المالية = الإيرادات المالية – الأعباء المالية.

و. النتيجة العادية قبل الضريبة: يعبر هذا الرصيد عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من مختلف عملياتها العادية و يتم حسابها كما يلي:

ن ع ق ض = النتيجة العملية + النتيجة المالية.

مثال 2: إليك المعلومات التالية المستخرجة من قائمة الدخل إحدى المؤسسات:

عدد الوحدات المباعة 8000 وحدة، سعر البيع الوحدوي 100 دج،

التخفيضات الممنوحة للزبائن 50000 دج ،

حـ / 74 = 0 ، حـ / 72 = حـ / 73 ، إنتاج السنة المالية 1000000 دج،

حـ / 60 = 300000 دج ، حـ / 60 = 1/2 استهلاك السنة المالية،

حـ / 63 + حـ / 64 = حـ / 75 + حـ / 78 = 100000 دج،

حـ / 65 + حـ / 68 = 1/2 حـ / 60 ،

حـ / 76 = 2 حـ / 66 ، النتيجة المالية = 100000 دج ،

الضرائب العادية 25 % ، حـ / 77 = 90000 دج ، حـ / 77 = 3 حـ / 67.

المطلوب: 1. حساب مختلف الأرصدة الوسيطة للتسيير.

2. إعداد قائمة الدخل لهذه المؤسسة (حسب الطبيعة).

2. دراسة و تحليل المردودية:

أ. تعريف: تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها مقارنة بالوسائل المتاحة.

ب. أنواع المردودية: تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

1. المردودية التجارية: هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، و تحسب كما يلي:

معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم.

و تمثل الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية و تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

2. المردودية الاقتصادية: تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة و تقاس من خلال رصيد الفائض

الإجمالي للاستغلال، و تسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية لأنها تحسب قبل عمليات الاهتلاك، العمليات المالية و عمليات التوزيع، و تحسب كما يلي:

معدل المردودية الاقتصادية الإجمالية = ف إ ا / الأصول الاقتصادية.

3. المردودية المالية: في إطار اقتصاد السوق ، على المؤسسة تحقيق مردودية مرتفعة حيث تستطيع أن تمنح للمساهمين أرباحا كافية تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهماتهم في رأس مال الشركة، و تحسب المردودية المالية كما يلي:

معدل المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة.

و تبين هذه المردودية مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس المال.

و يمكن اعتبار المردودية المالية ناتجة عن ثلاث سياسات أساسية للمؤسسة:

- السياسة التجارية و التي تتمثل في النسبة: نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال الصافي.

- سياسة الإنتاج و التي تتمثل في النسبة: ر ع ص / مجموع الأصول.

- سياسة التمويل و التي تتمثل في النسبة: مجموع الأصول / الأموال الخاصة.

تمارين تطبيقية

التمرين الأول:

إليك المعلومات التالية المستخرجة من قائمة الدخل (جدول النتيجة) لإحدى المؤسسات:

- عدد الوحدات المنتجة 8000 وحدة.
- عدد الوحدات المباعة 7000 وحدة.
- سعر بيع الوحدة 120 دج.
- التخفيضات الممنوحة للزبائن 40000 دج.

يكلف إنتاج الوحدة الواحدة العناصر التالية:

- 30 دج من المواد الأولية.
- 15 دج مصاريف المستخدمين.
- 15 دج من الضرائب و الرسوم.

المطلوب:

1. حساب الفائض الإجمالي للاستغلال.
2. حساب النتيجة العملية إذا كان $\text{ح} / 75 + \text{ح} / 78 = 100000$ دج، أما مجموع الحسابين (65 ، 68) يساوي نصف استهلاك السنة المالية.
3. إعداد جدول النتيجة.

التمرين الثاني:

لتكن لديك المعلومات التالية المستخرجة من جدول النتيجة لإحدى المؤسسات بتاريخ 2013/12/31:

$$\text{حـ} / 70 = 1000000 \text{ دج.}$$

$$\text{حـ} / 72 = 420000 \text{ دج (رصيد مدين)}.$$

$$\text{حـ} / 73 = 200000 \text{ دج.}$$

$$\text{حـ} / 60 = 400000 \text{ دج} = \text{ثلثي استهلاك السنة المالية.}$$

$$\text{حـ} / 63 + \text{حـ} / 64 = 25 \% \text{ حـ} / 60 = \frac{1}{2} (\text{حـ} / 75 + \text{حـ} / 78).$$

$$\text{حـ} / 65 + \text{حـ} / 68 = 90000 \text{ دج.}$$

$$\text{حـ} / 76 = 2 \text{ حـ} / 66.$$

$$\text{النتيجة المالية} = 110000 \text{ دج.}$$

$$\text{الضرائب العادية} 87400 \text{ دج، الضرائب المؤجلة} 11500 \text{ دج (أصول).}$$

$$\text{حـ} / 77 + \text{حـ} / 67 = 150000 \text{ دج (هذان الحسابان يتناسبان مع الرقمين 3 و 2).}$$

المطلوب:

1. حساب مختلف الأرصدة الوسيطة للتسيير.
2. إعداد جدول النتيجة لهذه المؤسسة.

التمرين الثالث:

إليك المعلومات التالية المتعلقة بإحدى المؤسسات:

البيان	2011	2012	2013
إنتاج السنة المالية	1546123	1502314	1413562
القيمة المضافة	317465	300512	281315
الفائض الإجمالي للاستغلال	213542	223417	197213
النتيجة التشغيلية	154012	160680	(102504)
النتيجة المالية	83500	(55124)	00
النتيجة العادية قبل الضريبة	237512	105556	(102504)
رقم الأعمال	ht 917823	ttc 878946.12	؟
الرسوم على رقم الأعمال	؟	؟	92875.76
مجموع الأصول (الاقتصادية)	1200000	1200000	1150000
الأموال الخاصة	450000	450000	400000

المطلوب:

1. التعليق على الأرصدة الوسيطة للتسيير للسنوات الثلاث.
2. حساب مختلف أنواع المردودية والتعليق عليها، إذا علمت أن المؤسسة لم تحقق أي نتيجة غير عادية خلال السنوات الثلاث.
3. تفكيك المردودية المالية حسب سياسات المؤسسة والتعليق عليها.
4. اختيار السنة الأمثل.

المحور الخامس: التحليل المالي حسب طريقة التدفقات

تعتبر جداول التدفقات المالية أداة ديناميكية تسمح بدراسة تطور الظواهر عبر الزمن، خاصة بعد العجز المتواصل الذي تواجهه المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي جعل هذه المقاربة الديناميكية تلقى نجاحا كبيرا، لأنها سمحت بالكشف عن الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات باستمرار.

و يوجد نوعان من جداول التدفقات وهما:

أ. جدول الاستخدامات و الموارد: و الذي يهتم بتطور FR و BFR، و كذا مكونات كل منهما.

ب. جدول تدفقات الخزينة: و الذي يحلل بأكثر دقة تغير TR.

1. جدول التمويل (جدول الموارد و الاستخدامات)

1. تعريف جدول التمويل:

يوضح جدول التمويل مصادر الحصول على الأموال و كيفية استخدامها، فهو يستخدم لدراسة التدفقات المالية باعتباره أداة تحليلية تسمح بمعرفة كل التغيرات التي وقعت و أثرت على الهيكل المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، و لمعرفة هذه التغيرات لابد من الأخذ بعين الاعتبار تغيرات كل عنصر من عناصر الميزانية سواء الأصول (الاستخدامات) أو الأصول (الموارد)، و هذا ما يؤدي بدوره إلى دراسة التغيرات في مؤشرات التوازن المالي.

2. أهداف جدول التمويل:

باعتبار أداة فعالة من أدوات التحليل المالي، يهدف جدول التمويل إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- تحليل و تقييم مختلف السياسات المالية للمؤسسة (استثمار، تمويل، اقتراض ...).

- إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانية إبرازها.

- مساعدة المسير المالي على اتخاذ القرارات المستقبلية.

- الحكم على درجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

و بتحقيق هذه الأهداف و تتبع التغيرات في الهيكل المالي للمؤسسة يمكن الحكم على كفاءة الإدارة المالية و طريقة حصولها على الأموال من المصادر الملائمة و توجيهها إلى أنسب مجالات الاستخدام و من ثم التنبؤ بالصعوبات المالية المتوقعة.

3. خطوات إعداد جدول التمويل:

أ. إعداد جدول التغيرات: يعتمد هذا الجدول على المقارنة بين ميزانيتين متتاليتين لإظهار تغيرات عناصر الأصول و الخصوم خلال فترة زمنية معينة، و يأخذ الشكل التالي:

الخصوم				الأصول			
التغير	n-1	n	البيان	التغير	n-1	n	البيان
			أخ د ط أ د ق أ				أ ث قيم الاستغلال ق غ ج ق ج
			المجموع				المجموع

ب. إعداد جدول الموارد و الاستخدامات: انطلاقاً من الفروقات المحددة في جدول التغيرات و التي تعبر عن التغيرات المالية بين سنتين متتاليتين، يتم ترتيب هذه التغيرات كموارد (مصدرها كل ارتفاع في الخصوم أو انخفاض في الأصول) أو استخدامات (مصدرها كل ارتفاع في الأصول أو انخفاض في الخصوم) وفق الجدول التالي:

الموارد	الاستخدامات
انخفاض الأصول	ارتفاع الأصول
ارتفاع الخصوم	انخفاض الخصوم
المجموع	المجموع

ج. إعداد جدول التمويل بشكله النهائي: يوضح هذا الجدول في جزئه الأول الفرق بين الاستخدامات الثابتة من جهة و الموارد الدائمة من جهة أخرى، و هو بذلك يشمل كل التغيرات الحاصلة في الأصول الثابتة و الأموال الدائمة بغرض توضيح سبب التغير في رأس المال العامل الصافي لسنتين متتاليتين.

ملاحظة: يمكن حساب التغير في الخزينة بتحديد التغير في استخدامات الخزينة و التغير في موارد الخزينة، حيث أن استخدامات الخزينة هي كل زيادة في القيم الجاهزة و كل انخفاض في السلفات المصرفية، أما موارد الخزينة فهي كل زيادة في السلفات المصرفية و انخفاض في القيم الجاهزة.

يقوم جدل التمويل على المقارنة بين ميزانيتين لدورتين متتاليتين، و يعتمد على الميزانية الوظيفية.

و في ما يلي بعض القواعد المستعملة في إعداد جدول التمويل:

قدرة التمويل الناقى CAF = النتيجة الصافية قبل التوزيع + مخصصات الاهتلاكات + مخصصات المؤونات - فائض القيمة للتنازل عن التثبيتات.

فائض القيمة للتنازل عن التثبيتات = سعر التنازل - القيمة المتبقية للتثبيت المتنازل عنه
القيمة المتبقية للتثبيت المتنازل عنه = تكلفة حيازة التثبيت - (الاهتلاكات + تدهور القيم).
تكلفة حيازة التثبيت المتنازل عنه = التثبيتات الجديدة (المشترأة) - (التثبيتات الإجمالية للسنة n - التثبيتات الإجمالية للسنة n-1).

الزيادة في د ط أ = ديون n - (ديون n-1 - التسديدات في السنة n).
الحصول على تثبيتات جديدة = التثبيتات الإجمالية للسنة n - (التثبيتات الإجمالية للسنة n-1 - القيمة الإجمالية للتثبيت المتنازل عنه).

جدول التمويل للسنة n

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة
الأرباح الموزعة خلال السنة n-1 + الزيادة في التثبيتات + انخفاض في رأس المال + تسديد الديون طويلة أ + منح قروض جديدة + انخفاض الاحتياطات	قدرة التمويل الذاتي: نتيجة الدورة الصافية + استهلاكات الدورة n + مؤونات الدورة n - فائض القيمة للتنازل عن التثبيتات + سعر التنازل عن التثبيتات + رفع رأس المال (تمويل خارجي) + الحصول على قروض جديدة + الحصول على إعانات
مجموع الاستخدامات الثابتة	مجموع الموارد الثابتة
التغير في FR مورد (إذا كان م د < ل ثا)	التغير في FR استخدام (إذا كان م د > ل ثا)
الاستخدامات المتداولة	الموارد قصيرة الأجل
+ ارتفاع المخزونات + ارتفاع ق غ ج + انخفاض د ق أ (ما عدا السلفات المصرفية)	+ انخفاض في المخزونات + انخفاض في ق غ ج + زيادة في د ق أ (ما عدا السلفات المصرفية)
مجموع الاستخدامات المتداولة	مجموع الموارد قصيرة الأجل
التغير في BFR مورد (إذا كان م ق أ < ل م)	التغير في BFR استخدام (إذا كان م ق أ > ل م)
استخدامات الخزينة	موارد الخزينة
+ ارتفاع في ق ج + انخفاض في السلفات المصرفية	+ انخفاض في ق ج + ارتفاع في السلفات المصرفية
مجموع استخدامات الخزينة	مجموع موارد الخزينة
التغير في TR مورد (إذا كان م خ < ل خ)	التغير في TR استخدام (إذا كان م خ > ل خ)

مثال تطبيقي:

ليكن لديك الميزانيتين المتتاليتين للسنتين n و $n-1$ كما يلي:

الأصول	n	n-1	الحصوم	قبل التوزيع		بعد التوزيع	
				n-1	n	n-1	n
تثبيات	7539	7500	رأس المال	4000	5000	4000	5000
اهتلاكات	(3050)	(2500)	احتياطات	2440	2630	2000	2440
تثبيات صافية	4489	5000	نتيجة	400	00	650	00
مخزونات	2760	1960	مؤونات	159	110	159	110
ق غ ج	1700	1000	د ط أ	500	200	500	200
ق ج	150	100	د ق أ	600	1310	1100	810
المجموع	9099	8060	المجموع	9099	8060	9099	8060

توزع النتائج كما يلي:

احتياطات 190 440

أرباح موزعة 210 210

توزيع النتيجة 400 650

كما تحصلنا من الملاحق على المعلومات التالية:

- كُنت المؤسسة في السنة n مؤونة (ط أ) بقيمة 49 دج.

- حصلت المؤسسة في جانفي من السنة n على تثبيت جديد بـ 1000 دج يبتلك على 10 سنوات اهتلاكا خطيا، كما تقدر مخصصات الاهتلاكات للتثبيتات السابقة (قبل الحصول على التثبيت الجديد) بـ 800 دج.

- قامت المؤسسة خلال n بالتنازل تثبيت بسعر 700 دج، تكلفة حيازة هذا التثبيت 961 دج، الاهتلاكات المتراكمة إلى تاريخ التنازل 350 دج.

- اقترضت المؤسسة قرض بـ 200 دج في السنة $n-1$ سدد منه 100 دج في السنة n ، و اقترضت 500 دج في $n/01/01$ تم تسديد 100 دج منها في نفس السنة.

المطلوب:

إعداد جدول التمويل للسنة n .

تمارين تطبيقية

التمرين الأول:

لدينا ميزانية إحدى المؤسسات بتاريخ 2011/12/31 كما يلي:

الأصول	2010	2011	الخصوم	2010	2011
تثبيات	16800	18500	رأس المال	19300	19300
مخزونات	11300	12400	احتياطات	3500	5500
حسابات	8500	7900	د ط أ	9200	11400
الغير	7600	7800	د ق أ	12200	10400
الحسابات					
المالية					
المجموع	44200	46600	المجموع	44200	46600

المطلوب:

1. أنشئ جدول التغيرات مع تفسير تلك التغيرات.
2. في أي سنة كانت المؤسسة في حالة مالية أفضل ؟ (مستعينا بالمؤشرات و النسب المالية).

التمرين الثاني:

لديك الميزانية التالية (بآلاف الدينارات):

الأصول	2008	2009	المخصص	2008	2009
تثبيات (ق إ)	1000	1800	رأس المال	800	1200
اهتلاكات	(500)	(700)	احتياطات	200	250
تثبيات (ق ص)	500	1100	نتيجة الدورة	200	(50)
مخزونات	400	300	د ط أ	250	250
حسابات الغير	200	100	موردون	100	300
الحسابات المالية	500	550	تسبيقات بنكية	50	100
المجموع	1600	2050	المجموع	1600	2050

المعلومات الإضافية:

1. توزيع النتيجة:

2009

2008

-- 150000 احتياطات

-- 50000 توزيع الأرباح

2. سياسة التنازل عن التثبيات في 2009:

- القيمة الإجمالية للتثبيات المتنازل عنه 300000 دج.

- الاهتلاكات المتراكمة إلى تاريخ التنازل 150000 دج.

- خسارة القيمة للتثبيات المتنازل عنه (50000 دج).

3. سياسة التسديد:

قامت المؤسسة بتسديد ما قيمته 80000 دج من القروض في 2009.

المطلوب:

- إعداد جدول التمويل.

التمرين الثالث:

إليك الميزانية التالية لإحدى المؤسسات التجارية (قبل التوزيع):

الأصول	2009	2010	الخصوم	2009	2010
تثبيات (ق إ)	6389	7100	رأس المال	4500	5500
اهتلاكات	(2510)	(2590)	احتياطات	3143	3123
تثبيات صافية	3879	4510	النتيجة	(20)	100
بضائع	3979	4150	د ط أ	1500	1000
زبائن	1100	850	موردون	600	430
أوراق القبض	600	150	أوراق الدفع	120	97
نقديات	300	600	تسيقات بنكية	15	10
المجموع	9858	10260	المجموع	9858	10260

كما أعطيت لك المعلومات التالية:

- الأرباح الموزعة في سنة 2009 = 0 دج، و في سنة 2010 = 10 دج.

- مخصصات الاهتلاك لـ 2009 = 210 دج، أما في 2010 = 229 دج.

- قامت المؤسسة بجائزة تثبيات بقيمة 900 دج.

- الإهلاكات المتراكمة لـ للتشييت المنازل عنه 149 دج.

- سعر التنازل عن التشييت 35 دج.

- تم الحصول على قرض جديد في 2010 بقيمة 500 دج.

المطلوب:

إعداد جدول التمويل لسنة 2010 و التعليق عليه.

دراسة حالة 01

الميزانية المالية لإحدى المؤسسات (قبل التوزيع) بتاريخ 2012/12/31:

الأصول			الخصوم		
البيان	2011	2012	البيان	2011	2012
التشبيات ق إ	17324	18411	رأس المال	20000	22000
الاهتلاكات	(9016)	(10314)	احتياطات	1713	2041
بضاعة	12400	11319	ترحيل من جديد	8144	8144
مواد أولية	8713	9419	نتيجة الدورة	13088	7139
منتجات تامة	4710	5669	قروض بنكية	4017	3318
الزبائن	14810	17312	موردو المخزونات	5130	5808
أوراق القبض	3700	1200	موردو التشبيات	1039	839
البنك	1215	918	أوراق الدفع	4040	5143
الصندوق	7318	8019	الضرائب	2924	5172
			تسديقات بنكية	1079	2349
مجموع الأصول	61174	61953	مجموع الخصوم	61174	61953

* معلومات إضافية:

- تخصيص النتيجة 2011 2012

أرباح موزعة 2174 00

احتياطات 10914 7139

- حيازة تشبيات جديدة سنة 2012 قيمتها: 3240 دج.

- مخصصات الاهتلاكات لسنة 2012: 3017 دج.

- فائض القيمة للتنازل عن التثبيتات: 714 دج.

- الحصول على قروض جديدة: 2011 = 4170 دج ، 2012 = 3120 دج.

دراسة حالة 02

لدينا الميزانية المالية لإحدى المؤسسات (قبل التوزيع):

الأصول				الخصوم			
البيان	2012	2013	2014	البيان	2012	2013	2014
التثبيتات ق إ	45632	53261	59333	رأس المال	36000	36000	38000
الاهتلاكات	(8574)	(10032)	(13021)	احتياطات	7526	8256	4265
مواد أولية	13265	12306	14236	نتيجة الدورة	6253	(5236)	4236
منتجات تامة	17236	18201	16325	قروض بنكية	22362	27536	25031
منتجات وسيطية	4213	6203	5236	موردو المخزونات	4236	9235	8526
الزبائن	8692	7562	9326	أوراق الدفع	1023	3021	3625
أوراق القبض	1230	3260	2365	الضرائب	4256	6325	8526
البنك	8063	7586	9225	تسبيقات بنكية	8101	13210	10816
مجموع الأصول	89757	98347	103025	مجموع الخصوم	89757	98347	103025

* معلومات إضافية:

- تخصيص النتيجة	2012	2013	2014
أرباح موزعة	3214	00	3201
احتياطات	3039	00	1035
- حيازة تثبيبات جديدة سنة 2013 قيمتها: 11234 دج.			
- قيمة التثبيت المتنازل عنه سنة 2014: 6325 دج.			
- مخصصات الاهتلاكات لسنة 2013: 4251 دج.			
- اهتلاك التثبيت المتنازل عنه سنة 2014: 2316 دج.			
- فائض القيمة للتنازل عن التثبيبات (سنة 2013): 3809 دج.			
- سعر التنازل عن التثبيت سنة 2014: 5203 دج.			
- الحصول على قروض جديدة: 2012 = 2356 دج ، 2013 = 8526 دج ، 2014 = 3009 دج.			

جدول تدفقات الخزينة

إن جدول التمويل يمدنا بمعلومات موجزة عن تغيرات الخزينة، لذا يتم اللجوء إلى جدول آخر يسمح بإظهار أسباب تغير الخزينة ومكونات هذا التغير بطريقة أكثر تفصيلا يسمى جدول تدفقات الخزينة.

إن الغرض الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو الإعلان عن المستلمات النقدية والمدفوعات النقدية للشركة خلال الدورة المحاسبية.

1. أسباب اللجوء إلى جدول تدفقات الخزينة: (Tableau des flux du Trésorerie)

- المكانة التي تحتلها الخزينة باعتبارها عنصرا استراتيجيا تقوم المؤسسة بواسطتها بنشاطها، والخزينة مؤشر هام للتحليل المالي على المدى القصير (قياس السيولة) وحتى المدى الطويل (قياس احتياجات التمويل).
- التكيف مع التنبؤ: يلخص هذا الجدول التحصيلات والتسديدات ملخصة في وظائف، لذلك فهو يفيد في خطوات التنبؤ وتمثيل المعطيات التقديرية (مخطط التمويل).
- الطابع السهل والواضح له، وكذا تطور و انتشار استعماله على المستوى الدولي.

2. تعريف TFT: هو جدول يشرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الآليات المالية للمؤسسة، ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة.

3. أهداف TFT: يهدف إلى إظهار كيفية تغير الخزينة من دورة إلى أخرى من خلال ثلاثة وظائف أساسية، وبالتالي شرح مساهمة كل وظيفة في تغير الخزينة، كما يهدف إلى دراسة قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها بتدفق خزينة الاستغلال. الوظائف التي تكون هذا الجدول هي:

- وظيفة التمويل: تسمح بإظهار الطريقة التي مولت بها المؤسسة احتياجاتها الفعلية، أو الطريقة التي سددت بها المؤسسة ديونها، وهي تحصى الموارد الخارجية كتغير رأس المال و تغير الديون.
- وظيفة الاستثمار: وتضم مجموعة الاستثمارات والاستثمارات السلبية للمؤسسة سواء كانت معنوية أو مادية أو معنوية.

- وظيفة الاستغلال: وتضم كل العمليات التي قامت بها المؤسسة في إطار نشاطها والتي لا تظهر في الوظيفتين السابقتين، والتدفق الأساسي الذي يغذي وظيفة الاستغلال هو القدرة على التمويل الذاتي والتي إذا أنقصنا منها التفاوت الزمني للخزينة (التغير) ينتج تدفق الخزينة للاستغلال.

4. إستخدامات جدول تدفقات الخزينة:

- يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات مهمة عن القرارات المهمة للإدارة المتخذة سابقا مثل إصدار أسهم أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات والتي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى؛
- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية؛
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزامات الجارية؛
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين؛
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي.

5. شكل TFT: حسب النظام المحاسبي المالي يوجد طريقتان لإعداد جدول تدفقات الخزينة: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

جدول ت خ بالطريقة غير المباشرة

المبالغ	البيان
	النتيجة الصافية الإهلاكات تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير القيم غير الجاهزة - فائض قيمة التنازل عن التبittات
	تدفقات الخزينة الناجمة عن الأنشطة العملية
	مسحوبات اقتناء التبittات مدفوعات الحصول على تبittات
	تدفقات الخزينة الناجمة عن عمليات الاستثمار
	رفع رأس المال (النقدي) الحصص المدفوعة للمساهمين الحصول على قروض منح قروض تسديد قروض
	تدفقات الخزينة الناجمة عن عمليات التمويل
	تغير أموال الخزينة للفترة

تمارين تطبيقية

التمرين الأول

إليك الميزانية المالية لأحدى المؤسسات بتاريخ 2013/12/31 (قبل التوزيع):

2013	2012	الخصوم	2013	2012	الأصول
26000	22000	رأس المال	24329	23418	التشبيات (ق إ)
120	952	احتياطات	(12365)	(11314)	الاهتلاكات
1232	1232	ترحيل من جديد	11964	12104	التشبيات (ق ص)
5362	(624)	نتيجة الدورة	9635	7836	مواد أولية
17705	12762	قروض بنكية	4236	3298	منتجات تامة
3365	1825	موردو التشبيات	29	327	منتجات وسيطية
936	723	أوراق الدفع	22314	12340	الزبائن
12320	11230	س مصرفية	536	819	أوراق القبض
			8236	7923	البنك
			9362	4561	ح ج بريدي
			728	892	الصندوق
67040	50100	المجموع	67040	50100	المجموع

معلومات إضافية:

* مخصصات الاهتلاكات لدورة 2013: 4239 دج.

* القيمة الإجمالية للتشبيات المتنازل عنه: 5029 دج.

* سعر التنازل عن التشبيات المتنازل عنه: 1058 دج.

* تحصلت المؤسسة خلال دورة 2013 على قرض جديد بقيمة: 7315 دج.

المطلوب:

إعداد جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غ المباشرة إذا علمت أن:

رأس المال تم رفعه بطريقة نقدية؛

تم توزيع 208 دج على المساهمين.

التمرين الثاني

إليك المعطيات المالية التالية لإحدى المؤسسات:

الميزانية في 12/31	2008	2009	2010
التبittات الإجمالية	21220	18960	17200
المخزونات	23300	24200	28600
الزبائن	25700	31500	42900
المتاحات (ق ج)	180	140	100
مجموع الأصول	70400	74800	88800
الأموال الخاصة	20000	20200	20300
الاحتياطات	800	700	600
د ط أ	14200	13000	11500
الموردون	10700	9500	14200
السلفات المصرفية	24700	31400	42200
مجموع الخصوم	70400	74800	88800

المطلوب:

1. إعداد جدول تغيرات الخزينة بالطريقة غير المباشرة، إذا علمت أن:

- عملية رفع رأس المال 300، 200، 100 على التوالي، في حين تم توزيع أرباح قيمتها 600 دج نقدية في كل سنة.

- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات: 5300، 5100، 4800 على التوالي.

- اقتناء تثبيتات جديدة كما يلي: 00، 7440، 8240 على التوالي.

- النتيجة الصافية: 4500، 3400، 4700 على التوالي.

- حصلت المؤسسة على قرض جديد في 2009 قدره 1000 دج، كما تقوم المؤسسة بتسديد 500 دج سنويا كتسديدات للقروض.

2. حدد الأسباب التي أدت إلى تدهور الخزينة.

دراسة حالة

إليك الميزانية التالية لإحدى المؤسسات الإنتاجية (قبل التوزيع).

الخصوم				الأصول			
2013	2012	2011	البيان	2013	2012	2011	البيان
22000	22000	20000	رأس المال	53800	49600	42300	التشبيات (قيم إجمالية)
3250	8790	5800	احتياطات	(15060)	(13900)	(12800)	الاهتلاكات
3620	(3240)	4560	نتيجة الدورة	7630	9630	8970	مواد أولية
19200	16800	12700	قروض بنكية	10980	9070	11030	منتجات تامة
6250	7320	5460	موردوا المخزونات	6230	6450	5690	الزبائن
7320	5110	3250	موردوا التشبيات	1540	870	1120	أوراق القبض
9710	10620	7820	ضرائب مستحقة	7850	8820	6210	البنك
5520	5210	4560	سلفات مصرفية	3900	2070	1630	الصندوق
76870	72610	64150	المجموع	76870	72610	64150	المجموع

كما أعطيت لك المعلومات التالية:

1. تمت عملية توزيع الأرباح كما يلي:

2013	2012	2011	
3620	(3240)	4560	النتيجة
1100	00	1100	توزيع الأرباح
2520	00	3460	تشكيل الاحتياطات

2. عمليات أخرى:

2013	2012	2011	
6000	6000	6000	تسديد القروض البنكية
/	13750	11200	حيازة تثبيتات جديدة
5320	/	4320	اهتلاكات الدورة
9740	/	3900	قيمة التثبيت المتنازل عنه
/	3410	3220	اهتلاك التثبيت المتنازل عنه
/	1190	1130	فائض القيمة
4290	/	1810	سعر التنازل

المطلوب:

1. إعداد جدول التمويل لسنتي 2012 و 2013.

2. إعداد جدول تدفقات الخزينة إذا علمت أن: رأس المال المرفوع سنة 2012 تم بشكل عيني.

وأن المؤسسة قد دفعت للمساهمين توزيعات قدرها 1570 دج في 2012 و 2300 دج في 2013.

وفي سنة 2012 تم اقتناء تثبيتات جديدة بـ 13750 دج منها 2000 دج ستسدد بعد 03 سنوات.